

IRACOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة «غَدًا لإدارة المخاطر» وترصد ما تناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

■ عطب السياسة النفطية في العراق

سادس اكبر مصدر عالمي للنفط لا يزال يعاني من نقص
الوقود وانقطاع التيار الكهربائي

■ دبلوماسية الطاقة الحذرة لكوردستان تُفصح عن موقفها من الصراع في أوكرانيا

■ تعميم النموذج القطري في الشرق الاوسط

دول الخليج العربي تحذو حذو قطر في اتباع سياسة
التحوط حيال القوة الامريكية، وايران سعيدة بذلك.



مؤسسة «غداً لإدارة المخاطر»

مركز بحثي واستشاري مستقل يختص بتحليل المخاطر الوطنية والدولية التي تواجه العراق، مع تركيز على الأمن القومي والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقديم حلول استراتيجية تدعم صنع القرار لبناء عراق آمن ومستدام.



غداً لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر مؤسسة غداً لإدارة المخاطر
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

د. عباس راضي
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

فريق التحرير



+965 07779798941



iraqcopy@gfrmiraq.com

عطب السياسة النفطية في العراق

سادس اكبر مصدر عالمي للنفط لا يزال يعاني
من نقص الوقود وانقطاع التيار الكهربائي

الكاتب:

منة العربي

كاتبة عمود في مجلة الفورين
بوليسي ورئيس تحرير في
مجلة ذي ناشونال

المصدر:

الناشر: مجلة فورين بوليسي الامريكية

<https://foreignpolicy.com/21/04/2022/iraq-oil-fuel-shortage-energy-crisis-electricity/>

التاريخ:

التاريخ / 21 نيسان 2022

ترجمة وتحرير:

غداً لإدارة المخاطر - فيصل الياسري

العدد 13
أيار 2022



ملخص تنفيذي

انفق العراق 81 مليار دولار على قطاع الكهرباء في السنوات الخمسة عشر الماضية، من دون تحقيق اي انجاز يذكر. ان العراق قادر على انتاج ما يكفي من الكهرباء لتلبية احتياجاته اذا ما كان هناك تخطيط ملائم واذا ما تم استئصال الفساد. ويشير الخبراء الى ان الخسائر في نقل وتوزيع الكهرباء في العراق هي الاسوء في العالم. كما ان العراق مستمر بحرق اكثر من نصف كمية الغاز الطبيعي الذي تنتجه حقوله النفطية. ان تطوير عملية التقاط الغاز والتي من المقرر ان يستثمر فيها العراق مبلغ ثلاثة مليارات دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة، ستكون حاسمة في تقليل الاعتماد غير المنطقي على واردات الغاز الايرانية التي تصل الى 50 مليون متر مكعب يوميا في اعلى درجاتها



مع دخول الذكرى السنوية التاسعة عشر منذ الاحتلال الأمريكي وسقوط نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، لم يتحول العراق حتى اللحظة الى بلد ديمقراطي مزدهر ومستقر بالشكل الذي وعدت به الولايات المتحدة وحلفائها وتأمل العراقيون ان يكون عليه بلدهم. فالميليشيات تجوب البلاد، والفساد منتشر، والخدمات الاساسية لا تزال معدومة، وسياسيو البلاد عاجزين عن تشكيل حكومة في الستة اشهر الماضية التي مرت منذ انعقاد اخر انتخابات على المستوى الوطني.

لكن لا شيء يجسد الاختلال الوظيفي في العراق اكثر من الحقيقة المبتذلة المتمثلة باستمرار معاناة سادس اكبر منتج للنفط في العالم من نقص الوقود وانقطاع التيار الكهربائي وصراع ابناءه للحصول على الوقود والكهرباء.

في المتوسط، تحصل كل اسرة عراقية في بغداد على ست ساعات من الطاقة الكهربائية يوميا من منظومة الطاقة الوطنية. ويدفع من يستطيع تحمل التكاليف الى مشغلي المولدات الاهلية للحصول على طاقة كهربائية تغطي ساعات الانقطاع المتبقية. اما بالنسبة للملايين من الناس الغير قادرين على تحمل هذه الاسعار الباهضة، فان الكهرباء تنقطع عنهم لساعات طويلة يوميا. بالاضافة الى المعاناة اليومية من غياب الكهرباء، يتأثر النشاط الاقتصادي في العراق بشكل كبير. حيث لا يمكن للاعمال ان تزدهر من دون وجود مصادر للطاقة الكهربائية يمكن الاعتماد عليها.

في الوقت الذي يسرع فيه السياسيون العراقيون بالاشارة الى حقيقة ان الطلب على الكهرباء في البلاد تضاعف اربع مرات في العقدين الماضيين، لكن واقع الامر يشير الى ان العراق قادر على انتاج ما يكفي من الكهرباء لتلبية احتياجاته اذا ما كان هناك تخطيط ملائم واذا ما تم استئصال الفساد. ويشير الخبراء الى ان الخسائر في نقل وتوزيع الكهرباء في العراق هي الاسوء في العالم - وهي مسألة يمكن حلها عن طريق الاستثمار والترشيد الفعال في ادارة هذا القطاع.

يضاف الى ذلك ان بعض عوائد مولدات الكهرباء الاهلية تعد مصدر دخل للجماعات المسلحة ولرجال الاعمال النافذين والذين يعملون خلف الكواليس على عرقلة توفير الكهرباء. الجماعات المتطرفة هي الاخرى

تستهدف قطاع الكهرباء بين الحين والآخر. ففي سنة 2014، قام مسلحو تنظيم الدولة الاسلامية بالسيطرة على وتدمير محطة بيجي للطاقة، والتي تقع على بعد حوالي 150 ميل شمال بغداد. اليوم، وبعد مرور سبع سنوات على تحرير بيجي من سيطرة الدولة الاسلامية، لم تبدأ عملية اعادة بناء المحطة حتى هذه اللحظة. في ديسمبر من عام 2020، اعلنت لجنة برلمانية انه تم انفاق 81 مليار دولار على قطاع الكهرباء في السنوات الخمسة عشر الماضية، من دون تحقيق اي انجاز يذكر.

ان ازمة الكهرباء ما هي الا بعد واحد من ابعاد معضلة معقدة تتعلق بالطاقة في العراق. مع صعود اصعار النفط، تواجه عدة مدن عراقية نقصا متزايدا في الوقود. فاصحاب العجلات في الموصل يقفون في طوابير طويلة تصل مدة الانتظار فيها الى الساعة من اجل ملئ خزانات سياراتهم. والسبب وراء ذلك يعود جزئيا الى عمليات تهريب الوقود الى اقليم كردستان العراق، حيث اسعار الوقود هناك تبلغ ضعف الاسعار في باقي مناطق البلاد، والتي يكون الوقود فيها مدعوم بشكل كبير من قبل الحكومة. كما يتم تهريب البعض من هذا الوقود الى سوريا، وهو ما يعكس وجود ازمات اكبر في المنطقة.

وللاختلال في قطاع الطاقة العراقي اثاره وانعكاساته على البيئة. فالمولدات الاهلية، والتي تشارك بتوفير حوالي 20 بالمئة من الكهرباء في العراق، تعمل على وقود الديزل، مساهمة في زيادة التلوث في العراق. كما ان حرق الغاز المصاحب لاستخراج النفط هو احد اسوأ الملوثات، لكن العراق مستمر بحرق اكثر من نصف كمية الغاز الطبيعي الذي تنتجه حقوله النفطية.

الحلول لهذه المشكلات متاحة بسهولة، مثل المشاريع التي تشرف عليها شركة غاز البصرة - مشروع مشترك بين شركة الجنوب للغاز العراقية، وشركة شيل، وشركة ميتسوبيشي - يعمل على عزل الغاز المصاحب لاغراض الاستخدام المحلي. ان تطوير عملية التقاط الغاز والتي من المقرر ان يستثمر فيها العراق مبلغ ثلاثة مليارات دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة، ستكون حاسمة في تقليل الاعتماد غير المنطقي على

واردات الغاز الايرانية التي تصل الى 50 مليون متر مكعب يوميا في اعلى درجاتها.

وفيما اذا تم انفاق هذه المليارات الثلاث على مشاريع التقاط الغاز وتم تقليل استيراد الغاز من ايران، ستنعكس الفوائد على تقليل فواتير الابتزاز التي تدفع لايران كما انها ستسهم في تحسين البيئة في العراق. في شهر فبراير، صرح وزير الكهرباء العراقي العامل بالوكالة عادل كريم ان بذمة العراق 1.6 مليار دولار كمستحقات عن تأخير دفع اثمان واردات الغاز المستورد من ايران. ومن المفارقات وجود مناطق غنية بالغاز في عدة اماكن في العراق، بضمنها منطقة اقليم كردستان، لكن الصراعات السياسية تحول دون تطوير هذه المناطق بشكل ملائم.

جانب اخر من جوانب التعقيد في معضلة الطاقة هو عدم وجود قانون خاص بالهاييدروكربونات في البلاد والذي من شأنه ان ينظم هذا الشأن وغير ذلك من الامور. هذا الامر سمح للتسييس المتزايد لقضية الطاقة، بما في ذلك قرار المحكمة الاتحادية الذي نص على عدم دستورية تصدير النفط من اقليم كردستان، بعد سنوات من التزام الصمت حيال هذه المسألة.

وتقوم حكومة اقليم كردستان باستخراج وتصدير النفط الخام، بشكل مستقل عن الحكومة الاتحادية ووزارة النفط العراقية منذ سنوات، وفي عام 2007 قامت بتشريع قانون النفط الخاص بها. في شهر فبراير من هذا العام، قامت المحكمة العليا بالعراق بتقديم خدمة للحكومة الفيدرالية من خلال اصدارها للحكم القاضي بضرورة ان تتم ادارة الشأن النفطي عن طريق الحكومة الفيدرالية، وبما يتماشى مع الدستور. كما نص الحكم على الغاء العقود المبرمة بين حكومة اقليم كردستان والشركات الاجنبية، ومن دون هذه العقود ستواجه منطقة كردستان صعوبة في الحفاظ على قطاع الطاقة فيها.

ان ملف الطاقة يقع في قلب ازمتات العراق السياسية والامنية والاقتصادية. فتهديب النفط الايراني عن طريق العراق ساعد ايران في الالتفاف على العقوبات، وايران حريصة على الحفاظ على شريان الحياة هذه، خاصة مع التخطب الحاصل في المفاوضات النووية. وتحاول

ايران التأثير على قطاع النفط العراقي وخاصة في الجنوب, لكنها تواجه معارضة متزايدة.

يضاف الى ذلك الفساد الذي يشل الحياة العامة في العراق والمرتبطة بالقطاع النفطي, من عصابات المولدات الاهلية الى العقود التي تقتسمها الجماعات السياسية المختلفة. فمنذ انتخابات اكتوبر الماضي, ادخلت الاحزاب السياسية نفسها في انسداد سياسي.

في ذات الوقت, تعمل ايران بدون كلل على التأثير على عملية تشكيل الحكومة المقبلة, خوفا من استبعاد وكلائها من هذه التشكيلة. فرجل الدين العراقي الشيعي السيد مقتدى الصدر, الذي فاز مرشحوه بثلاثة وسبعون مقعد في برلمان العراق المؤلف من 329 مقعد, يمتلك الحق في تشكيل الحكومة القادمة كجزء من تحالف الاغلبية. وكان السيد الصدر من اكثر النقاد صراحة لايران بين الاحزاب الاسلامية الشيعية في العراق وقد انضم الى قوى الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يرأسه مسعود بارزاني, وتحالف السيادة الذي يتزعمه رئيس البرلمان, محمد الحلبوسي. ويعتقد بعض المسؤولين الاكراد ان قرار المحكمة الاتحادية هو جزء من الجهود للضغط على حكومة اقليم كردستان للخضوع في مسألة تشكيل الحكومة.

ومع استمرار ايران ووكلائها في محاربة تشكيل حكومة بمعزل عن تأثيرهم, فان قطاع الطاقة في كردستان اضحى تحت ضغط متزايد. بالاضافة الى قرار المحكمة الاتحادية لايحاف صادرات النفط, حدثت هناك هجمات مادية على قطاع الطاقة. ففي الثالث عشر من شهر اذار, تبنت ايران رسميا مسؤوليتها عن سلسلة هجمات صاروخية على منزل باز كريم برزنجي المدير التنفيذي لمجموعة كار, وهي شركة نفط كردية عراقية. في الوقت الذي ادعت فيه طهران ان هذه الهجمات استهدف عملاء الموساد الاسرائيلي, وهو ما نفته كل من الحكومة العراقية وحكومة اقليم كردستان, فان الرسالة كانت هي رغبة ايران بتسليط اكبر ضغط ممكن على الحزب الديمقراطي الكردستاني واطهار القدرة على ضرب شرايين الحياة الحيوية في كردستان. وما الهجوم على مصفاة النفط العائدة لشركة كار بعد ثلاثة اسابيع التعزيز لهذه الرسالة.

لولا هذه العطب والاختلال في السياسة النفطية العراقية، ومع الارتفاع في اسعار النفط العالمية، كان يمكن ان يكون العراق في موقف جيد للاستفادة من موارد الطاقة التابعة له والمضي للامام، في شهر اذار، بلغت عائدات النفط العراقية 11 مليار دولار، الاعلى منذ خمسين عاما، حسب تصريحات وزارة النفط. ومع تحديد سعر النفط ب55 دولارا في الموازنة العامة، فان الارباح الغير متوقعة من ارتفاع اسعار النفط من الممكن ان توفر فرصة نادرة للاستثمار في البنية التحتية للبلاد، وخاصة في قطاع الطاقة.

لكن الواقع اكثر تعقيدا. فالعراق يعتمد اعتمادا مفرطا على النفط، حيث تسهم عائداته بحوالي 92 % من موازنة الحكومة، وهنالك القليل يتم فعله لتنويع مصادر الاقتصاد العراقي. مع ارتفاع اسعار النفط، فان الحافز القليل الموجود لاهياء قطاعي الصناعة والزراعة في العراق سيتلاشى حيث سيعتمد المسؤولين على النفط مرة اخرى كمصدر رئيس للعائدات. بالإضافة الى ذلك فان الانقسام بين بغداد واربيل حول النفط اصبح اكثر تعقيدا مع وجود عائدات اكبر على المحك.

بدون وجود حكومة ومع الصراع السياسي القائم، فان فرص الإصلاح ضئيلة. ومع ذهاب العراق الى صيف قائف اخر، بدرجات حرارة تتجاز 50 درجة، فان الخوف من ان الزيادة في العوائد النفطية تعني ببساطة فساد اكثر واستمرار هدر ثروات العراق.

التوصيات والملاحظات:

- تتسبب سياسات الطاقة المشوهة في العراق بمشاكل اقتصادية و بيئية كبيرة تتمثل بالهدر الهائل للغاز الطبيعي المصاحب لعمليات استخراج النفط والتلوث الذي يخلقه حرق ملايين الامتار المكعبة من هذا الغاز يوميا، بالاضافة الى جعل العراق اسيرا لواردات الغاز من دول الجوار وخاصة ايران.
- كسائر القطاعات الحيوية الاخرى في العراق، لا يزال قطاع الطاقة مشلولا وعقيما نتيجة للتسييس والخلافات الداخلية والفساد والتدخلات الخارجية وغياب التشريعات القانونية الخاصة باستخراج وتصدير واستثمار مصادر الطاقة.
- العراق بحاجة ماسة وملحة للاستثمار والافادة من الغاز الطبيعي المصاحب لعمليات استخراج النفط واستخدام هذا الغاز لتلبية الطلب المحلي وتشغيل محطات الطاقة الكهربائية، الامر الذي سيوفر مبالغ مالية ضخمة يقوم العراق بانفاقها على استيراد الغاز الايراني سنويا.
- ضرورة استثمار قسم من الوفرة المالية التي تحصل عليها العراق مؤخرا نتيجة ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية في استخراج الغاز الطبيعي وذلك من اجل تنويع مصادر تمويل الاقتصاد العراقي التي تعتمد اعتمادا تاما على واردات النفط.
- الاسراع بتشريع قانون فيدرالي خاص باستخراج وتصدير النفط والغاز من قبل البرلمان الاتحادي في دورته التشريعية الحالية لوضع حد للانقسام والتشوه في السياسة النفطية العراقية المتشخصة بين بغداد واقليم كردستان.

دبلوماسية الطاقة الحذرة لكوردستان تُفصح عن موقفها من الصراع في أوكرانيا

الكاتب:

د.ديانا جاليفا

تعمل حالياً بوصفها
زائرة أكاديمية في كلية
سانت أنتوني بجامعة
أوكسفورد

المصدر:

منتدى الخليج الدولي

<https://gulfif.org/iraqi-kurdists-careful-energy-diplomacy-informs-its-stance-on-the-conflict-in-ukraine/>

التاريخ:

5 آيار 2022

ترجمة وتحرير:

غداً لإدارة المخاطر - د. نصر محمد علي

العدد 13
أيار 2022



ملخص تنفيذي

ان لإقليم كوردستان القدرة على تعويض بعض النقص في الطاقة، على الأقل، في أوروبا. إذ تقدر احتياطات الغاز في إقليم كوردستان بنحو 3 تريليونات متر مكعب، أو ما يقرب من 2 في المائة من إجمالي الاحتياطات العالمية. ونظراً لقيود العرض في أوروبا تدرس كوردستان استعمال دبلوماسية الطاقة بوصفها أداة للقوة الناعمة لتحقيق أهداف استراتيجية عبر تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الأخرى. وفيما ظلت كوردستان محايدة رسمياً في الصراع الروسي الأوكراني، فقد نصبت نفسها بوصفها منافساً لموسكو عبر عرض توريد الغاز لأوروبا.



التقى رئيس الوزراء الكوردي مسرور بارزاني بنظيره البريطاني بوريس جونسون خلال زيارته الرسمية الأخيرة إلى المملكة المتحدة وأعرب عن رغبته في تصدير الطاقة إلى أوروبا لتقليل اعتمادها على النفط والغاز الروسي. ينتج إقليم كوردستان العراق ويصدر حوالي نصف مليون برميل من النفط وما يقرب من 500 مليون قدم مكعب من الغاز يومياً، مع إمكانية توسيع قدراته في كلا المجالين.

وبالنظر إلى طموحات الحكومة الكوردية الرامية لتحويل المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي إلى مركز للطاقة داخل الشرق الأوسط، فهل يمكن لدبلوماسية الطاقة أن تكون أداة فعالة للقوة الناعمة مع الدول الأوروبية؟ هذا ممكن لكن استعمالها سيتطلب دراسة متأنية لسياسات الطاقة في كوردستان والتوترات الداخلية والإقليمية، واستجابة اللاعبين الآخرين في الشرق الأوسط لأزمة الطاقة في أوروبا الناجمة عن الحرب.

دبلوماسية الطاقة في سياق القوة الناعمة

إن السبل التي يمكن من خلالها متابعة المصالح الوطنية رداً على الحرب في أوروبا، إذا ما أراد المرء أن يأخذ في الحسبان مبادرات كوردستان، فهي تعكس الفكرة التي تحظى باعتراف تام في الاقتصاد السياسي ونظرية العلاقات الدولية لـ «فن الحكم الاقتصادي»، وهو مفهوم قدمه ديفيد بالدوين. يُعنى مفهوم فن الحكم الاقتصادي بدراسة العوامل الاقتصادية المستعملة لتحقيق الأهداف الوطنية في الخارج بوصفها جزءاً من السياسة الخارجية، ويلاحظ التغيير الكمي (كيفية تطبيق الأدوات الاقتصادية على نحو مكثف) والتحول النوعي (ماهي الوسائل المستعملة)، وأي تغييرات في الأهداف (ماهي الأهداف الوطني التي ترمي تلك الوسائل الاقتصادية إلى تحقيقها). يمكن النظر إلى مشروع إقليم كوردستان في استعمال «دبلوماسية الطاقة» على أنه دراسة حالة تتطلب فهماً أوسع لمفاهيم القوة الناعمة والقوة الصلبة. أن التحديات والتصورات المحتملة ناجمة، إلى حد ما، عن البنية الإقليمية الحالية، على النحو الذي سيتم مناقشته بمزيد من التفصيل بعد دراسة تفصيلية للعلاقات بين القوة الناعمة والقوة الصلبة في سياق دبلوماسية الطاقة.

لا يوجد تعريف محدد يجسد مفهوم «دبلوماسية الطاقة»، بيد أنه يتصل بنحو عام بالأنشطة الخارجية المرتبطة بالحكومة والتي تعمل على ضمان أمن الطاقة في الدولة مع تحفيز فرص الأعمال المرتبطة بقطاع الطاقة. وتبعاً لاستيفن غريفيث، فإن الدبلوماسية تعد من أكثر الأدوات الحيوية التي يمكن للدولة استعمالها لحماية مصالحها في مجال الطاقة، ويمكن أن تكون ثنائية أو متعددة الأطراف في نطاقها. عادة ماتكون الدبلوماسية الثنائية، التي تتضمن الأنشطة الدبلوماسية المباشرة بين بلدين، مرنة وفعالة لأن مستوى التنسيق أقل كما تكون المواءمة في المصالح أسهل عندما يكون عدد الأطراف المشاركة أقل. كما ويمكن أن تكون الدبلوماسية الثنائية فعالة على نحو خاص عندما ترتبط المصالح المشتركة بين الدول وتتأثر بالقواسم المشتركة والاختلافات المرتبطة بالسياسة والثقافة والاقتصاد في كل بلد. يمكن تعزيز العلاقات الدبلوماسية الثنائية عندما تستطيع الدولة الاعتماد على التأثير الذي يمكن أن تمارسه حيال نظيراتها، من دون أن يترتب على ذلك مواجهة مباشرة.

وفي هذا الصدد، فإن القوة الناعمة تعد مفهوماً حيوياً، إذ تسمح لدولة ما بأن تجعل دولة أخرى تفعل ماتريد من دون إكراه. وهنا يكمن الفرق الرئيس بينها وبين «القوة الصلبة» التي تعتمد أساليب أكثر قسوة. قد تنجح الدول التي لديها موارد كافية في التحول في مجال الطاقة عبر تنفيذ تكتيكات «القوة الصلبة» للإكراه، بيد أن هذا النهج عادة مايفشل في بناء الثقة والشراكة القائمة على التعاون. فيما يمكن للقوة الناعمة من ناحية أخرى أن تنجح في كثير من الأحيان وإيجاد حلول أكثر كفاءة لنزاعات البلدان وتؤدي إلى شراكات طويلة الأمد.

هل الشراكة بين بغداد وأربيل تعتمد على نهج «رابح - رابح»؟

يمكن للمرء ضمن هذه التفسيرات النظرية أن يجادل بالقول أن اقليم كوردستان يمكن أن يتحول صوب دبلوماسية الطاقة بوصفها أداة للقوة الناعمة في سبيل إيصال النفط والغاز المطلوبين إلى أوروبا. مع ذلك ثمة تحديات سياسية واقتصادية على المستوى الداخلي، ولاسيما العلاقات بين بغداد وأربيل. ففي الوقت الذي تظل فيه كوردستان منطقة شبه مستقل

في العراق فان العلاقات بين بغداد وأربيل لا ترتبط بإطار دستوري، بل مرتبطة بتوازن قوى غير منظم ومتغير. يقدم كاميران بلاني تصنيفات لهذه الأوجه والأشكال المختلفة، بحجة أنها تُحاكي العلاقة بين اقليم يتمتع بدرجة عالية من الحكم الذاتي وحكومة مركزية ضعيفة (2003-2014)، والعلاقة بين دولتين بحكم الأمر الواقع (2014-2017) والعلاقة بين اقليم مستقل ضمن بنية فدرالية (أواخر 2017 حتى الوقت الحاضر).

ان لهذا الغموض السياسي تداعيات سياسية أيضاً، مثل قرار المحكمة الاتحادية العليا في العراق الذي غير قواعد اللعبة في شباط / فبراير عام بإلغائه قانون عام 2017 الذي يحكم صادرات النفط والغاز الطبيعي الكوردي- حيث نقل قرار المحكمة فجأة حقوق تسويق النفط إلى بغداد وطالب بخضوع عقود المشاركة في الانتاج كافة للرقابة الاتحادية عبر وزارة النفط. ويتحدى هذا القرار قدرة كوردستان على إدارة سياسة الطاقة على نحو مستقل عن بقية العراق. ومع ذلك فان اقتراح الزعيم الكوردي الاخير لتأسيس كونفدرالية في العراق يمكن أن يساعد على التغلب على الغموض الحالي في علاقة اربيل ببغداد ويستوعب واقع الوجود كوردستان العراق بحكم الأمر الواقع بوصفها «دولة مستقلة». ويقدم هذا النهج على أنه نهج «رابع - رابع» لكل من بغداد وأربيل لأنه سيساعد على إيجاد أرضية مشتركة لدبلوماسية الطاقة ويولد منافع اقتصادية لكلا الجانبين، ومساعدة كل من الحكومتين الفدرالية والاقليمية في تبني دبلوماسية للطاقة بوصفها أداة القوة الناعمة في علاقاتها مع الشركاء الدوليين.

الدبلوماسية بإزاء التوترات الإقليمية: القوة الناعمة بإزاء القوة الصلبة

يواجه مثل هذا التدبير تحديات جمة. لكن مع ذلك وكما لاحظ السيد البارزاني، فان اقليم كوردستان لديه القدرة على تعويض بعض النقص في الطاقة على الاقل في أوروبا. تقدر احتياطات الغاز في إقليم كوردستان بنحو 3 تريليونات متر مكعب، أو مايقرب من 2 في المائة من اجمالي الاحتياطات العالمية. ونظراً لقيود العرض في أوروبا تدرس كوردستان استعمال دبلوماسية الطاقة بوصفها أداة للقوة الناعمة لتحقيق أهداف استراتيجية عبر تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الأخرى. ويمكن العثور

على نمط مماثل لهذه المبادرة في الترتيبات الحالية مع شركاء العراق في الخليج، مثل الإمارات العربية المتحدة. إذ طورت شركة كونسورتيوم بيرك بتروليوم العالمية حقل الغاز الرئيس في كوردستان، بدءاً من عام 2007 وحرزت تقدم ملحوظ بعد عام 2019، حيث تمتلك شركتنا الغاز الكبرى كرسنت بتروليوم ودانة غاز (التي تمتلك الإمارات أغلبية أسهمها) حصة 35% بالمائة لكل منهما. وتمت زيادة انتاج الحقل إلى أكثر من 450 مليون قدم مكعب قياسي في اليوم ومن المقرر أن يصل إلى أكثر من 700 مليون متر مكعب قياسي في اليوم عام 2023 و 900 بحلول عام 2025.

وفتحت الحرب في أوكرانيا فرصة أخرى للتعاون على اساس القوة الناعمة مع اللاعبين الإقليميين. وأفادت التقارير، ان مسؤولين كورد وأتراك وأوروبيون اجتمعوا لمناقشة خطة لضخ الغاز الكوردي إلى تركيا وأوروبا بدعم إسرائيل واحتمال مشاركتها. لكن مع ذلك فان التوترات الحالية في المنطقة، وميل اللاعبين الإقليميين إلى استعمال تكتيكات القوة الصلبة لضمان الأمن، قد قللت بالفعل من استعمال مقاربات القوة الناعمة. وكما قيل فان خطة الامدادات التعاونية هذه هي جزء مما أغضب إيران ودفعها إلى ضرب أربيل في الصواريخ الباليستية في آذار / مارس. وهذا الأمر يُفصح عن تعقيد جلي في أهداف السياسة الخارجية العراقية، إذ يُظهر ان المنافسة الاقليمية واستعمال القوة الصلبة يمكن تعطيل مبادرات القوة الناعمة. لقد ارتبط الهجوم بالصراع المستمر بين إيران وإسرائيل بالوكالة، إلى جانب أجندة سياسات الطاقة الإيرانية- وتحديدًا توقع المصادقة على صفقة نووية جديدة. إذ تهدف إيران، بموجب اتفاق نووي يرفع العقوبات عن قطاع الطاقة لديها، إلى الظهور بديلاً آخرًا للاعتماد على امدادات الطاقة الروسية لأوروبا.

دبلوماسية الطاقة بوصفها قوة ناعمة

أخيراً، وفي الوقت الذي سعت فيه كوردستان إلى تعزيز مصالحها الوطنية، يتعين عليها أيضاً إدارة التحديات التي أوجدتها علاقتها الحالية مع القوى الخارجية. وفيما ظلت كوردستان محايدة رسمياً في الصراع

الروسي الأوكراني، فقد نصبت نفسها بوصفها منافساً لموسكو عبر عرض توريد الغاز لأوروبا. وتتمتع موسكو والكورد العراقيون بعلاقات عميقة طويلة الأمد، سواء في السياسة مجال السياسة أم في مجال الطاقة. ويمكن النظر إلى علاقات الطاقة الروسية الكوردية على أنها امتداد للعلاقات السياسية ومثالاً آخرًا للقوة الناعمة عبر دبلوماسية الطاقة. وقد أظهرت روسيا دعمها للكورد عبر البقاء على الحياد بشأن استفتاء استقلال كوردستان في أيلول / سبتمبر عام 2017، فيما أدانه الفواعل الأجنيون كافة تقريباً بما في ذلك الولايات المتحدة. زد على ذلك، فقد أقرضت شركة روسنت الروسية العملاقة للطاقة في شباط / فبراير عام 2017 إقليم كوردستان حوالي 2.5 مليار واستثمرت في البنية التحتية لتصدير النفط والغاز الكوردي. وكما أوضحت الدكتورة آنا بورشيفسكايا « ان موسكو أنقذت إقليم كوردستان العراق بنحو كبير في منعطف حاسم ومنحت الكورد مزيداً من النفوذ على بغداد (على الرغم من أن روسيا كانت حريصة على عدم تعريض غازبروم الكبيرة للطاقة مع الحكومة الاتحادية العراقية للخطر).

وعلى الرغم من ذلك، تماماً كما اتبع الكرملين نهجاً دقيقاً في التوازن بين العلاقات مع الأطراف كافة في المنطقة كالتعامل في وقت واحد مع بغداد وأربيل على سبيل المثال- فقد طور إقليم كوردستان أيضاً صلاته الخاصة مع اللاعبين الخارجيين كافة، موضحاً موقفه المحايد في الحرب في أوروبا. وبالنظر إلى مثل هذه المحاولات في الحياد والتوازن، فمن المرجح أن تظل دبلوماسية الطاقة واستعمالها قوةً مناعمةً أمراً حيوياً في المستقبل، ومع تغير الظروف في كل من المنطقة وحول العالم يتعين مواجهة عقبات وتحديات جديدة.

التوصيات والملاحظات:

- اتاحت الأزمة في أوكرانيا وحاجة أوروبا لتقليل الاعتماد على الغاز الروسي الفرصة لكوردستان لتصدير الغاز إلى أوروبا.
- تلتقي رغبة تركيا توظيف موقعها الجيوبولتيكي لتكون مركزاً لنقل الطاقة بين الشرق والغرب مع مصلحة كوردستان في تصدير موارد الطاقة لديها عبر تركيا إلى أوروبا، الأمر الذي من شأنه تعزيز العلاقات بينهما في هذا المجال.
- ان محاولات كوردستان في توظيف «دبلوماسية الطاقة» يواجه تحديات تتصل بموقف الحكومة الاتحادية الراض لإنتاج موارد الطاقة وتسويقها بمعزل عنها ولاسيما بعد قرار المحكمة الاتحادية الأخير، فيما ستواجه التحدي المتمثل بمحاولة إيران، في حال رفع العقوبات عليها في سياق التفاوض على برنامجها النووي، بتعويض النقص في امدادات الطاقة إلى أوروبا.
- ان الوضع القائم في العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان فيما يتصل بسياسة الطاقة لا يصب في مصلحة الطرفين ويعزز نهج «خاسر-خاسر»، ولابد من تبني سياسة طاقة موحدة تستند بالأساس على قانون اتحادي للنفط والغاز ناجع وقابل للتطبيق.

تعميم النموذج القطري في الشرق الاطوسط*

دول الخليج العربي تحذو حذو قطر في اتباع سياسة
التحوط حيال القوة الامريكية، وايران سعيدة بذلك.

الكاتب:

دانيال بلتيا

زميل اقدم في معهد المشروع الامريكي

المصدر:

مجلة الفورين بوليسي الامريكية

<https://foreignpolicy.com/04/05/2022/arab-gulf-countries-iran-us-relations-qatar/#>

التاريخ:

4 ايار 2022

ترجمة وتحرير:

غداً لإدارة المخاطر - فيصل الياسري

العدد 13
أيار 2022



ملخص تنفيذي

بعد شعورها بالاحباط من التحولات الجامحة للسياسة الامريكية في الاقليم وشكها المتزايد حول استمرار وثبات الدعم العسكري الامريكي، فقد دخلت دول الخليج الان في عملية يمكن تسميتها ب«القطرنة»: وتعني التحوط من خلال عدم وضع جميع رهاناتهم على القوة الامريكية، والتفاوض سرا مع ايران، وعقد الصفقات الاقتصادية والعسكرية مع الصين وروسيا، اي بمعنى اخر، التصرف بالطريقة التي يتصرف بها القطريون. وهناك بلد واحد تحديدا يقوم باستغلال هذا التوجه لمصلحته الخاصة، الا وهو ايران.



الدولة الوحيدة في الشرق الاوسط تقريبا، امارة قطر الصغيرة، هي التي نجحت في ان توازن علاقاتها مع الفواعل القوية: فهي تستضيف احد اهم القواعد الجوية الامريكية في المنطقة: قاعدة العيديد، وهي جزء من معاهدة دفاعية مع الولايات المتحدة وتحضى بمنزلة حليف رئيس للولايات المتحدة من خارج حلف الناتو، كل هذا في الوقت الذي تحافظ فيه قطر على علاقات صداقة مع ايران، وتستضيف قادة مهمين لجماعات تصنفها الولايات المتحدة على انها جماعات ارهابية مثل حماس، وطالبان، وغيرها من الفواعل الارهابية، مع استمرارها بتمويل ودعم قناة الجزيرة، وهي شبكة اعلامية ضخمة تقوم ببث خطاب معادي لاسرائيل والولايات المتحدة ومناصر للاخوان المسلمين بشكل روتيني.

وقد فشلت بدرجة كبيرة كل الجهود التي بذلت لمعاينة قطر على اتباعها عدم الانحياز ظاهريا، بالرغم من قول البعض بان ادعاء قطر عدم الانحياز هو في واقع الامر مجرد نفاق. وان النجاح القطري جعل منها نموذجا يحتذى به من قبل بقية دول المنطقة.

بعد شعورها بالاحباط من التحولات الجامحة للسياسة الامريكية في الاقليم وشكها المتزايد حول استمرار وثبات الدعم العسكري الامريكي، فقد دخلت دول الخليج الان في عملية يمكن تسميتها بـ«القطرنة»: وتعني التحوط¹ من خلال عدم وضع جميع رهاناتهم على القوة الامريكية، والتفاوض سرا مع ايران، وعقد الصفقات الاقتصادية والعسكرية مع الصين وروسيا، اي بمعنى اخر، التصرف بالطريقة التي يتصرف بها القطريون.

وهناك بلد واحد تحديدا يقوم باستغلال هذا التوجه لمصلحته الخاصة، الا وهو ايران.

لقد اجتمعت عوامل عديدة تسببت بتعجيل عملية «قطرنة» الخليج. احد هذه العوامل الرئيسة هو سياسة التمحور بعيدا² عن المنطقة التي تبناها الرئيس الامريكي الاسبق باراك اوباما خلال فترة ولايته. هذه الانعطافة، والتي ذهبت الى مدى ابعد، على سبيل المفارقة، في زمن خلفه دونالد ترامب، والذي رعى ترتيب اتفاقيات

ابراهيم، والتي هدفت جزئيا الى استبدال اعتمادية دول الخليج على القوة الامريكية بتحالفات مع اسرائيل. كل هذا تم تنويجه خلال فترة رئاسة جو بايدن الذي يصر على العودة الى الاتفاق النووي مع ايران والذي تم توقيعه خلال ولاية اوباما.

لحلفاء واشنطن التقليديين في الخليج، تحديدا الامارات العربية المتحدة، والسعودية، والبحرين، فان كل شيء يدور حول السؤال من سيقوم بحمايتهم بالصد من ايران ووكلائها. خلال فترة اوباما، فان الاجابة كانت واضحة في اذهانهم: ستقف الولايات المتحدة الى جانب ايران.

لكن الكثيرون اعتقدوا ان فترة اوباما كانت انحرافا مؤقتا عن المسار. وقد عاد الامل خلال فترة رئاسة دونالد ترامب، لكن سرعان ما اصبح واضحا بعد الهجمات التي حدثت برعاية ايرانية و التي استهدفت مراكز نفطية مهمة في السعودية انه حتى اشد خصوم ايران في البيت الابيض لن يهبوا للدفاع عن الرياض. وغني عن القول، ان فريق بايدن - والذي يشغله مسؤولون سبق وان عملوا مع ادارة اوباما، ونائبة الرئيس التي كان انتقاد السعودية جزءا مهما من سياستها الخارجية - لن يمثل تغيرا للاحسن. وبالتالي عزز ذلك من عصر التحوط الخليجي.

عامل اخر اسهم في عملية «القطرنة» المتنامية هو الضربة المزدوجة التي تسبب بها النشاط في جانب محاربة التغير المناخي والدعوة الى تنويع مصادر الطاقة. حيث تسبب كل من وباء كورونا والحرب الروسية في اوكرانيا بالاضطرابات في الاسواق بطرق غير مسبوقة، لكن الاتجاه العام لاسواق الطاقة كان قد اخذ منحى واضحا منذ فترة طويلة. ففي السنة التي سبقت انتشار الوباء، كانت الولايات المتحدة تصدر الغاز الطبيعي بالاضافة الى كونها احد اكبر البلدان المصدرة للنفط في العالم. بالتزامن مع النمو السكاني في أماكن مثل المملكة العربية السعودية ، والتقلبات الهائلة في أسعار النفط ، والتضخم في القطاع العام، والطلبات الاخرى الضاغطة على

الخزينة العامة، فان اغلب حكومات الخليج قلقة على مستقبل امنها الاقتصادي.

كذلك فان العدو رقم واحد في اعين الخليجيين هو الرجل الذي شارك بمفاوضات الاتفاق النووي الايراني خلال فترة اوباما ويحتل الان موقع عراب ادارة بايدن في القضايا المتعلقة بالمناخ، جون كيري. وفقا لوجهة النظر الخليجية، كما اسرني الكثير من القادة في المنطقة، فقد سعى كيري في ما مضى لاختضاع قوى الخليج السنية عن طريق تقوية ايران، والان يكمل مسعاه هذا عن طريق محاولة تدمير الدول المنتجة للنفط من اجل مكاسب وهمية باسم الحفاظ على البيئة.

ومما لاشك فيه، فان تحولات واشنطن كانت قد وضعت نهاية للحسابات التقليدية لحلفاءها في الخليج. بالمقابل، اسرعت ايران لاستغلال ذلك. منذ الثورة الاسلامية في ايران سنة 1979، فان دول الخليج كانت تتبادل الود مع الايرانيين بين الحين والآخر. لكن تسامح دول الخليج مع الالاعيب الايرانية في المنطقة كان محدودا، ونادرا ما افترزت المحادثات الثنائية عن اي تقارب جدي بين الطرفين.

احد الاسباب وراء ذلك هو التصلب السعودي والمخاوف المتنامية حيال الطموح الايرانية للهيمنة الاقليمية. وقد جربت الرياض عدة سياسات بهدف احتواء التهديد الايراني، بما في ذلك جهودها في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي للحدو حدو ايران في رعاية وتوظيف الارهاب لصالحها الخاص عن طريق تمويل القاعدة والاعتراف بحكومة طالبان في افغانستان، وتصدير التطرف الوهابي، لكن احداث الحادي عشر من سبتمبر وضعت حدا لهذا المنهج.

فبعد ان خير الرئيس جورج دبليو بوش دول العالم اما ان يكونوا مع الولايات المتحدة او ضدها في اعقاب هذه الهجمات، تخلت المملكة السعودية عن مسعاهها لخلق نموذج سني للجمهورية الاسلامية. وعلى امتداد العقد ونصف من القرن الحادي والعشرون، بدأت السعودية باعادة طرح نفسها كقائد لتكتل اقليمي مناهض لايران ومدعوم من الولايات المتحدة، محبطة اي محاولات من قبل

دول الجوار الخليجي لتحسين علاقاتها مع طهران. لكن هذه المرحلة انتهت ايضاً.

اولى المحاولات السعودية التي جرت في مرحلة مابعد الاجماع الخليجي المناهض لايران المدعوم امريكا تضمنت المقاطعة والحصار العبثي تقريبا لقطر والحرب الكارثية في اليمن. في كلا المثالين، فان رغبة السعودية لاثبات وجهة نظرها وتأكيد استقلالية اولياتها على صعيد السياسة الخارجية - لا يقاف دعم قطر للمعارضين السعوديين ومتطرفي الاخوان المسلمين في الحالة الاولى، ولا يقاف الحوثيين المدعومين من ايران من شن هجمات عابرة للحدود باتجاه السعودية في الحالة الثانية، هو امر منطقي في ظاهره. لكن في كل حالة من هذه الحالات، اتى التطبيق بنتائج عكسية دفعت حتى اوائل المساندين للقرارات السعودية بما في ذلك الولايات المتحدة والدول المجاورة للسعودية بسحب دعمها.

ادركت الامارات الخليجية بان اي مستقبل ستقوده السعودية لن يكون ناجحاً في الغلب، وادرك ولي العهد السعودي هذا الامر كذلك في نهاية المطاف. الان، بالاشتراك مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي - البحرين، الكويت، عمان، الامارات، وبالتأكيد قطر- تبنت السعودية استراتيجية التحوط، والتي تتضمن الاحتفاظ بعلاقات افضل مع موسكو و بكين، وبالتأكيد، انفتاح اكبر على الحوار مع ايران.

الا ان اكثر التجليات المثيرة لهذه الاستراتيجية الجديدة كانت **الرفض السعودي والاماراتي للدعوات الامريكية الرامية لسد النقص النفصي الذي يمكن ان يحدث نتيجة الحظر على النفط الروسي.** (ومن الجدير بالملاحظة، ان زعماء كل من البلدين فضلا التحدث الى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعد احتلاله اوكرانيا). لكن، كانت هناك خطوات اخرى ايضا، مثل شراء الامارات لطائرات تدريب صينية، **والمشروع الصيني لبناء ميناء قرب ابو ظبي في الامارات (متوقف حالياً)، والمصنع الصيني الخاص بصناعة الصواريخ الباليستية في السعودية، وبالتأكيد، الامتناع عن التصويت في الجمعية العامة للامم المتحدة لمعاقبة روسيا لغزوها اوكرانيا.**

ومن وجهة النظر الايرانية، فقد خلقت واشنطن فرصة، كما هي العادة، استغلتها القيادة الايرانية بسرعة كبيرة. ان النظام الايراني كان يخشى دائماً من تطويقه، في الوقت الذي عمل فيه هذا النظام بنجاح كبير على زعزعة استقرار عدة دول في الشرق الاوسط - من بينها لبنان، سوريا، العراق، واليمن - لكن دول الجوار الخليجي كانت اكثر عصيانا على المحاولات الايرانية هذه. تاريخيا، وجدت طهران ان الجهود لاثارة الاضطرابات الداخلية في اماكن مثل السعودية العربية والبحرين اكثر ميلا للفشل. كما اكتشفت القيادة الايرانية ان تصدير الاضطرابات الى دول الجوار الخليجي المزدهرة هو امر صعب جدا، لذلك اتبعت القيادة الايرانية منهجا اكثر مكررا محققة نجاحات مفاجئة.

على مدى اكثر من عام، رعت الحكومة العراقية (العالقة نفسها بين طهران و واشنطن) محادثات بين ايران والسعودية. هذه الحوارات المتقطعة كانت غير ممنهجة وغير منظمة في احسن الاحوال، ولكن بغداد، بناءً على رغبة طهران، سعت الى ضمان استمرارها. بالطريقة ذاتها، عقد لقاء غير اعتيادي لكنه مهم وعلى مستوى عالي في ديسمبر الماضي في طهران بين اعلى مسؤول امني اماراتي والرئيس الايراني ابراهيم رئيسي.

لكن، ينبغي عدم تفسير التطلع الايراني الى المحادثات مع دول الخليج ولا رغبة هذه الدول للمشاركة في هذه المحادثات على انه امر سيحول من طبيعة العلاقات في المنطقة. بكل تأكيد، سيبقى القادة الاماراتيون والسعوديون غير واثقين بايران، وايران، بدورها، ستستمر بالتحريض جيرانها السنة. ولكن، مع توسع الصدد بين الولايات المتحدة و افضل اصدقائها السابقين من دول مجلس التعاون الخليجي - والذي اضحى واضحا بعد فشلهم في مساندة الولايات المتحدة بمسالة الامدادات النفطية او في معاقبة الروس على غزوهم لاورانيا - فان ايران مستمرة بمد يدها للحوار مع الخليج. ان رغبة ايران في الافادة من سياسة التحوط الخليجية هي استراتيجية ذكية. فهي لا تدل على اي تحول او تعديل في الطموحات

الايرانية او طموحات وكلاءها، لكنها تبرز استعدادها للعب نفس اللعبة التي لعبها القطريون. وعلى المدى القصير، هذه الرغبة يمكن ان تتقلص وتتحول الى حرب استنزاف مفتوحة بين السنة والشيعة في المنطقة وتعزز من هيمنة ايران على العراق ولبنان واليمن. والاكثر اهمية بالنسبة للولايات المتحدة، فان ذلك يعني خسارة تامة للنفوذ في المنطقة.

وكما هو الحال مع قطر وقاعدة العيديد، ستستمر الولايات المتحدة بالتمتع بالمعسكرات والتمركز في الكويت والبحرين والامارات العربية المتحدة. لكن الحق في استخدام هذه القواعد من الممكن ان يعني بعضا من الموالاة الاقتصادية والسياسية. وكما اكتشف بايدن عندما حاول التواصل مع السعودية وجيرانها من اجل الدعم، فان دول الخليج ستتخذ قراراتها بناءً على ما سيرونه يخدم مصالحهم، وليس مصالح الولايات المتحدة.

التوصيات والملاحظات:

- سبقت قطر دول الخليج الاخرى بتبني سياسة الانفتاح على مختلف اطراف الصراع الاقليمي والفواعل الاقليمية من غير الدول، وهي ذات السياسة التي كانت سببا في تعرضها للعقوبات والحصار من بقية اعضاء دول مجلس التعاون الخليجي.
- ادركت دول الخليج ان التحول في سياسة الولايات المتحدة في المنطقة والذي حدث خلال فترة اوباما لم يكن انعطافة مؤقتة انما تحول استراتيجي يهدف الى تقليص الالتزامات الامنية والعسكرية الامريكية الى حدودها الدنيا وعلى المدى البعيد.
- بدأت دول الخليج، تحديدا السعودية والامارات والبحرين، باتخاذ مواقف دولية واقليمية اكثر توازنا، عن طريق توسيع شبكة علاقاتها العسكرية والاقتصادية مع الدول الكبرى المنافسة للولايات المتحدة مثل الصين وروسيا، وازاحت اكثر انفتاحا بقدر تعلق الامر بالتفاوض والحوار مع ايران بخصوص المشاكل والتهديدات في الاقليم.
- من غير المرجح ان تقوم ادارة الرئيس بايدن بالسعي لتغيير النهج المتبع حديثا من قبل حلفاء الامس في الخليج وذلك لاسباب عديدة منها البرود الذي يخيم على العلاقات بين الطرفين منذ وصول بايدن الى الرئاسة، بالإضافة الى وجود توجه واعتقاد سائد بين اغلب اعضاء ادارة بايدن بضرورة سلوك الولايات المتحدة نهج اقليمي متوازن في منطقة الشرق الاوسط وعدم الانحياز الى طرف على حساب الطرف الاخر، بالإضافة الى حرص ادارة بايدن الشديد على عدم اتخاذ اي خطوات من شأنها تقويض جهود العودة الى الاتفاق النووي مع ايران.

الهوامش:

- Qatarization"، والتي يمكن ترجمتها بالقطرنة، اي اتباع النموذج والنهج القطري في السياسة الخارجية.
- 1 * التحوط و "Hedging"، وهي استراتيجية وسطية بين التحالف الشامل المسايرة والخضوع التام لاحد اطراف النزاع، ويتم توظيف هذه السياسة لتحجيم التهديدات وتفادي السياسات الانتقامية من الاطراف المتصارعة.
 - 2 * تبنى الرئيس الامريكي باراك اوباما سياسة اعادة التمحور في سنة 2011، والتي عرفت لاحقاً باعادة التوازن، والتي تتضمن في جوهرها نقل التركيز الاقتصادي والعسكري والامني الامريكي من منطقة الشرق الاوسط الى منطقة اسيا الباسفيك من اجل احتواء نهوض الصين.

نشرة تخصصية محدودة التداول تصدرها مؤسسة «غداً لإدارة المخاطر» في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها. ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- ملخص تنفيذي: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها وتقوم المؤسسة فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- الملاحظات والتوصيات: وهي تمثل راي المؤسسة ورؤيتها للموضوع. وليس بالضرورة تبني المؤسسة للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: تقوم المؤسسة بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المؤسسة تتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المؤسسة حصراً.

الامر الرابع: يسر المؤسسة استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتين على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المؤسسة مستقلة ماليا واداريا بشكل كامل ولا تستقبل اي تبرعات او معونات.



IRAQ COPY

Iraq In Global Think Tanks